من تقية العقد واختلفوا اليه في صرفه وعدمه فجهور النحاة على تعقد واجاز الفراء فيها
وان كان المجموع عنده اربعة عشر اي اثنين اثنين الخ اشاره الى هذه الواو وقوله
مثنى وثلاث ورباع ليست العطف كما اوضح ذلك في الكشاف قال فان قلت الذي طلق
للناكح في الجمع ان يجمع بين اثنتين او ثلاثا او اربعا فما معنى التكرير في مثنى وثلاث وما
قلت اختطاب الجميع بوجب التكرير ليصيب كل ناكح بتزوج ما اراد من العدد الذي
اطلق له كما تقول للجماعة اقتسموا هذا المال وله درهمين درهمين وثلاثة
ثلاثة واربعة اربعة فان قلت فهم جا العطف بالواو دون او قلت كما جا بالواو
في المثال الذي حذونا لك وقد هجت تقول اقتسموا هذا المال درهمين درهمين
او ثلاثة او اربعة اربعة اعلمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه الا على احد انواع
هذه القسمة الذي دلت عليه الواو وتحريره ان الواو دلت على اطلاق
باخذ الناكحون من اعداد النساء على طريقة الجمع ان شاؤا في المختلفين
وفي طلب الاعداد وان شاؤا متفقين فيها لخطوة اعلمهم بذلك وذلك اه وحاصله
انه لو كان كذلك لجاز الجمع بين تسع نسوة وليس بقول به الا هل الظاهر ستدل الاثنين
اثنين وثلاثا واربعا تسع نسوة وهو ممنوع لان التسع من خصائص نبينا
صلى الله عليه وسلم ونهيه صلى الله عليه وسلم عند التزوج باكثر من اربع ونوافي با
ولذهب ابو الا منع تجويز الاختلاف بينهم في العدد وتعين تفاوتهم لان
واحد الامرين اولا مور لا غير واما الاباحة وجواز الجمع فمما لا يستقيم
حينئذ زيادة في الفضل وتعم العلم اه كرخي ولا يخفى ان هذا كله الى
الاربعة وهذا هو المقصود بالسياق واما اباحة الاربعة فهو شيء كان معلوما
من قبل فالمقصود المنع والنهي عن الزيادة اه ادنى فزيدي نكاح الاربعة او
الى عدم الجواز من الثمانية والعشرة وكل من التسعة ونكاح الواحدة فوق هذه
تعود من التثنية والثلاثة والاربعة وقوله اي قيده لان فعل التقصيل
اذا كان فعله بعد ذي نحو فجر تعدى هو به اه شيخنا ان لا يقعوا
الفعل الميز من قولهم عال الميزان عولا اذا مال وعال في الحكم اي جار والمراد
هنا الميل المحظور المقابل للعدل اه ابو السعود وقوله ان لا تميلوا دون ان لا تعدلوا
يالي واللام ومن تقول دنوت اليه وله وقد جهور تعول من عال يعول اذا مال وجار
والمصدر العول والعيالة وعال الحاكم اذا جار قال ابو طالب في النبي صلى الله عليه
وسلم

وسلم لقد جاءكم من نفسه غير عامر والحامل ان عال يكون لازما ومتعديا لانه يكون بمعنى مال
وجار ومنه عال الميزان وبمعنى كثرت عياله وبمعنى تعاقه الامر والمضارع من هذه كلها
يعول وعال الرجل افتقر وعال في الارض ذهب فيها والمضارع من هذين يعيل والمتعدي
يكون بمعنى اعيل وبمعنى مات من المونة وبمعنى علا ومنه عيل صبري ومضارع عدا كله يعول
غالبا في الامرين المجردين ومضارع هذا يعيل والمصدر عيل ومعيل فقر لتحقق من عال اذا مال
الذي لم يكون تارة من ذوات الواو وتارة من ذوات الياء بسبب اختلاف المعنى وكذا
عال المتعدي ايضا اه وقوله يكون بمعنى اعيل يقال اعيل عياله كفاه وما نهاه قاموس
لعطوا اشاره الى انه من اتاه ابتا بمعنى اعطاه ومنه قوله تعالى ويؤتون الزكاة
لا من اتاه الى تيانا جاء اليه كرخي جمع صدقة بفتح الصاد وضم الدال اسم للمهر قوله اسما يأتي
منها صدقة بفتحتين وبفتح فسكون وصدقا بالفتح والكسر اه مصدر اي من غير
لفظ الفعل بل من معناه لان معنى اتوهن اعطين هن فهو نحو جلست قعودا وقوله
عن طيب نفس من تمام معنى الهلة وفي المصباح ونحلته اعطيته بغير عوض خلاف نقل
اعطيته شيأ من غير عوض عن طيب نفس وخلت المرأة مهرها نحلة بالضم اعطيتها
اه منه في محل حر لانه صفة لشيء فيتعلق بمحذوف اي كائنا عن طيب نفس
ومن فيها وجهان احدهما انها تبعيضية ولذلك لا يجوز ان تهبه كل الصداق
واليه ذهب البيضاوي والثاني انها للبيان ولذلك يجوز ان تهبه كل الصداق اهمرقاة ولو
وقفت على التنصيص على سين وفي الكرخي وتذكير الضمير لما جاز ذلك النهي وقد تقدم
ان الليث يمنع ذلك فلا يشكل كونها للتبعيض اه سمين في الكرخي وتذكير الضمير يعود
على الصداق كما ذهب اليه الجمهور فلو كثر فيكون حملا على المعنى اذ لو نظر الى لفظ الصدقة
لقيل منها او جري بمجرى اسم الاشارة اي في ان الضمير المفرد المذكر قد يشار به
به الى المؤنث كقوله تعالى قل اؤنبئكم بخير من ذلكم يعود على كل ما سبق
قبله والخطاب للازواج او الاولياء والاول اوضح واصح وعليه الاكثر ينظر
هذا الاية اشبه الا ان الله تعالى خاطب الناكحين فيما قبله فما بعده ايضا خطاب
لهم والية اشار الزجاج اهمد تمييز اي لان نفسا في المعنى انفس او هنيئا
دما هما وجي بالتمييز مفردا وان كان قبله جمع لعموم النفس اذ من المعلوم ان الانفس
مشتركان في نفس واحدة اه كرخي وكلوه اي خذوا ذلك الذي انتحلتموه
به نفوسهن ونصرفوا فيه بانواع التصرف وخصص عن الكل لانه معظم وجوه التصرف

Copyright © King Saud University